

## القاهرة تفاجئ المصريين بخفض أسعار الوقود

سمح تراجع أسعار النفط العالمية للحكومة المصرية بخفض بعض أسعار الوقود بعد تحريرها وربطها بالأسعار العالمية وفق آلية تسعير جديدة، وهو أول انخفاض في الأسعار منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية قبل 3 سنوات.

وفي هذه الأثناء، أكد محافظ البنك المركزي طارق عامر أن "مصر تناقش تعاوناً جديداً مع صندوق النقد الدولي لمساعدتها في تنفيذ إصلاحات هيكليّة عندما ينتهي برنامجها الحالي مع الصندوق الشهر القادم".

وقال في مؤتمر صحافي عقده الخميس الماضي في القاهرة "نحن الآن ننفذ إصلاحاً هيكلياً. نتطلع لرى ما إذا كان صندوق النقد الدولي يمكنه المساعدة في موضوع الإصلاح الهيكلي". واتفقت مصر مع صندوق النقد للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار بعد السماح بانخفاض حاد في قيمة عملتها واستحداث ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار الوقود لخفض العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات. وأوضح عامر أن بلاده ستواصل العمل مع صندوق النقد أي كان الترتيب الجديد الذي سيتم الاتفاق عليه.

وتقول الحكومة إنها ستواصل العمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات وخفض البطالة من خلال تحسين بيئة الأعمال.

وقال رئيس بعثة صندوق النقد إلى مصر سوبير لال إن "الحكومة تحتاج إلى الخسني قدما في إصلاحات لدعم تطوير القطاع الخاص وخلق الوظائف".

وأوضح في تعليقات أرسلت إلى رويترز بالبريد الإلكتروني أن مصر تحتاج إلى تعزيز الحوكمة والمنافسة وتحسين اندماج النساء والشباب في سوق العمل وتحسين فرص الحصول على الأراضي وتقييد دور الدولة في الاقتصاد.

وأضاف "نحن مستعدون لدعم مصر وشعبها بينما تواصل عملية التحول الاقتصادي لتحقيق نمو مرتفع ومستدام وشامل وخلق الوظائف".

ويقول خبراء إنه قد يكون في مصلحة مصر أن تواصل التعاون مع صندوق النقد بعد انتهاء البرنامج الحالي.

ونسبت وكالة رويترز لأحد الخبراء المصريين، لم تذكر هويتها، قوله إن "برنامجاً جديداً لصندوق النقد الدولي سيجملن المستثمرين ويقلل تكلفة الاقتراض".

وتعزز مصر خفض دعم الوقود نحو 40.5 بالمائة ليصل إلى 3.25 مليار دولار في العام المالي الجاري، مقابل نحو 5.48 مليار دولار في العام المالي الماضي الذي انتهى في يونيو 2019.

القاهرة - فاجت الحكومة المصرية الأوساط الاقتصادية والشعبية بإعلان خفض أسعار الوقود، بعد سريان ربطها بأسعار الطاقة بالأسواق الدولية في إطار آلية تسعير يساندها صندوق النقد الدولي.

وكانت الحكومة قد رفعت أسعار الوقود أربع مرات منذ أن وقعت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد في نوفمبر 2016، وهو ما رفع معظم أسعار الطاقة إلى المستويات الدولية.

ونكرت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية في بيان أن سعر البنزين 95 أوكتين انخفض إلى 8.75 جنيه مصري (0.54 دولار) للتر، من تسعة جنيهات، بينما هبط سعر البنزين 92 أوكتين إلى 7.75 جنيه للتر، من ثمانية جنيهات، وتراجع سعر البنزين 80 أوكتين إلى 6.5 جنيه للتر، من 6.75 جنيه.

ويبقى سعر بيع السولار في السوق المحلية دون تغيير، بينما انخفض سعر طن المازوت للاستخدامات الصناعية بمقدار 250 جنيهها إلى 4250 جنيهها (261.38 دولار).

وبدأ العمل بالقرار الجديد في محطات التزود بالوقود من الساعة الأولى من أمس الجمعة بالتوقيت المحلي.

وأشارت اللجنة إلى أن القرار يأتي انطلاقاً من الالتزام بما تم الإعلان عنه في يوليو الماضي بتطبيق آلية التسعير التلقائي على بعض المنتجات البترولية كما هو متبع في العديد من دول العالم.

وتستهدف الآلية تعديل أسعار بيع بعض المنتجات البترولية في السوق المحلية ارتفاعاً وانخفاضاً كل ربع سنة. كما خفضت القاهرة أيضاً سعر الغاز المحلي لمصانع الأسمنت والسيراميك والصناعات المعدنية.

وتحدد السعر المحلي للغاز لصناعة الأسمنت عند 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية انخفاضاً من 8 دولارات، بينما انخفض السعر للصناعات المعدنية والسيراميك إلى 5.5 دولار من 7 دولارات.

وتعتمد دبي التي يشكّل الأجانب غالبية سكانها، في إيراداتها على قطاع الخدمات والضرائب وأرباح الشركات الحكومية، بينما يشكل النفط نحو 6 بالمائة فقط من مجموع هذه الإيرادات.

وقال فهد القرقاوي الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار إن "تباطؤ النمو ليس أمراً جديداً على دبي.. ولكن بعض التقارير الإعلامية تقوم بإبراز قضايا معينة لتظهر أن دبي تعاني".

وأكد القرقاوي لوكالة الصحافة الفرنسية على هامش مشاركته في منتدى "أسبوع الاستثمار في دبي" هذا الشهر بالقول "نقد مرنا بدورات اقتصادية مشابهة سابقاً. هناك مشاكل في بعض الاقتصادات العالمية تؤثر على دبي".

وأشار إلى أن دبي كانت بين المدن العشر الأوائل في العالم في جذب الاستثمارات الجديدة في السنوات الخمس الماضية، وبين المدن الثلاث الأوائل لجذب الاستثمارات المباشرة. وأعلنت حكومة دبي الأحد الماضي أن الإمارة جذبت خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 12.7 مليار دولار.

وتقوم دبي بسلسلة إجراءات تحفيزية للحفاظ على موقعها الاقتصادي وعلى صورتها كجوابة للشرق الأوسط ومركز عالمي في مجال الأعمال. وقبل عدة أشهر، بدأت حكومة دبي بمنح تأشيرات إقامة دائمة للمستثمرين الكبار، وسمحت للأجانب بتملك مشاريعهم بشكل كامل في أي موقع، بعدما كان هذا محصوراً فقط في مناطق التجارة الحرة.

وبدأت أيضاً بتقديم تأشيرات إقامة طويلة الأمد للمستثمرين الأجانب ويرى جيمس سوانستون، الخبير المتخصص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كابيتال إيكونوميكس، أن "كل هذا سيؤثر على القطاعات الرئيسية وهي اللوجستيات والسياحة والتصنيع".

وتوقع الصفيدي أن يرتفع النمو إلى 2.1 بالمائة بنهاية العام الجاري، وأن يزيد بشكل كبير العام المقبل وصولاً إلى 3.8 بالمائة بسبب تأثيرات إكسبو 2020 دبي. ووفقاً للصفيدي، فإنه من المتوقع أن يضيف إكسبو 2020 نحو 35 مليار دولار

## موازنة 2020 تكشف عمق الضغوط على الاقتصاد التونسي

ارتفاع الدين العام وضعف النمو يربكان التوازنات المالية



### الطبقة الفقيرة في صراع من أجل البقاء

الارتفاع الكبير في عدد الموظفين بالقطاع العام، والذي نتج عنه فيه أصابع الاتهام إلى حكومة الترويكا.

ويمثل بند الرواتب 14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الجارية، ما من شأنه حسب محللين إقبال كاهل المالية العامة التي تعاني صعوبات. وبخصوص موازنة الدعم، أوضح الراجحي أنها ستكون في حدود 1.9 مليار دولار مع تخصيص أكثر من ملياري دولار للتنمية ونحو 4.2 مليار دولار لخدمة الديون.

وتهدف الحكومة إلى تحقيق نسبة نمو بنحو 2 بالمائة خلال العام المقبل، في حين أن التقديرات تصطمم بالتغيرات السياسية في تونس وستحددها محطة السادس من أكتوبر التي سترسم ملامح الحكومة المقبلة التي قد لا تتسجم خياراتها مع الحكومة الحالية.

وستتضرر الحكومة اقتراض مليار دولار من السوق الداخلية وثلاثة مليارات دولار من السوق الخارجية عبر تمويل من المؤسسات المالية الدولية التي تمنح قروضا بفوائد ميسرة لا تتجاوز 2 بالمائة. ونسبت رويترز لمسؤول حكومي كبير قوله في وقت سابق هذا الأسبوع إن "تونس تحتاج لتمويلات أجنبية بنحو 2.96 مليار دولار، وتتوي طرح سندات مقاومة باليورو العام المقبل".

أوضح المقدم أن ما يعادل 40 بالمائة من الموازنة سوف ينفق على الأجور وحوالي 22 بالمائة في سداد الديون مما يعكس أنها ليست "تقشفية".

واعتبر أن بنود الموازنة لم تركز على تقديرات صحيحة، كما أنها لا تفتح أفقاً جديدة للتنمية، متوقفاً أن يشهد البرلمان نقاشات حادة قبل إقرارها رسمياً. وكان وزير المالية رضا شلغوم قد أكد في وقت سابق خلال مؤتمر صحافي أن هاجس الحكومة هو تقليص العجز الحاصل في الموازنة والبالغ نحو 3.9 بالمائة إلى 3 بالمائة فقط.

وترمي هذه الخطوة إلى التقليل من معدل الدين الخارجي المتفاقم في الموازنات المتعاقبة منذ أعوام والذي بلغ نسبة 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما اعتبره محللون خطراً وغرقاً في نفق التداين.

وشهدت نسبة عجز الموازنة تحسناً ضئيلاً مقارنة بسنتي 2016 و2017 اللتين بلغ فيهما العجز ما يعادل 6.1 بالمائة قبل تصل إلى 7 مليارات دولار بعد إضفاء الحكومة اتفاقيات مع الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر النقابات العمالية، على الزيادة في أجور القطاع العام وارتفاع حجم الأجور في موازنات الدولة منذ سنوات وذلك على خلفية

أوضح المقدم أن ما يعادل 40 بالمائة من الموازنة سوف ينفق على الأجور وحوالي 22 بالمائة في سداد الديون مما يعكس أنها ليست "تقشفية".

واعتبر أن بنود الموازنة لم تركز على تقديرات صحيحة، كما أنها لا تفتح أفقاً جديدة للتنمية، متوقفاً أن يشهد البرلمان نقاشات حادة قبل إقرارها رسمياً. وكان وزير المالية رضا شلغوم قد أكد في وقت سابق خلال مؤتمر صحافي أن هاجس الحكومة هو تقليص العجز الحاصل في الموازنة والبالغ نحو 3.9 بالمائة إلى 3 بالمائة فقط.

وترمي هذه الخطوة إلى التقليل من معدل الدين الخارجي المتفاقم في الموازنات المتعاقبة منذ أعوام والذي بلغ نسبة 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما اعتبره محللون خطراً وغرقاً في نفق التداين.

## التقلبات الإقليمية والعالمية تختبر مرونة اقتصاد دبي

رهان حكومي على الإصلاحات الهيكلية لتحفيز نمو كافة القطاعات

تباينت آراء المحللين بشأن فرص نجاح محاولات دبي تحفيز النشاط الاقتصادي وتجاوز التحديات المتنوعة التي يواجهها بسبب التوترات التجارية وتباطؤ النمو العالمي، في وقت يؤكد فيه المسؤولون أن الأوضاع تحت السيطرة بفضل استراتيجية حكومية تركز على إصلاحات هيكلية عميقة.

دبي - كثفت إمارة دبي جهودها لتعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال مبادرات جديدة لتحفيز اقتصادها الذي يمر بمرحلة من التباطؤ هي الأسوأ منذ عشر سنوات.

وحقق اقتصاد دبي، الأكثر تنوعاً في الخليج، نمواً العام الماضي بنسبة 1.94 بالمائة فقط، أي ما يعادل نصف ما حققه في 2017، ويفارق بسيط عن 1.9 بالمائة المسجلة في عام 2010 عندما كانت الإمارة تتعافى من ركود بسبب الأزمة المالية العالمية ومشاكل الديون الخاصة بها.

وفي موطن نشاطات السحاب وبرج خليفة، أطول مباني العالم، يتراجع قطاع العقارات الحيوي منذ سنوات، بينما انخفض النمو في قطاعي التجارة والسياحة، وهي قطاعات تعتبرها دبي من أبرز دعائم اقتصادها.

وتم تعليق العمل في العديد من المشاريع المهمة، بما فيها مشروع توسعة مطار آل مكتوم الذي من المفترض أن يصبح أكبر مطار في العالم لدى اكتماله. وقد انخفضت قيمة التبادلات العقارية في دبي بنسبة 21.5 بالمائة لتصل إلى 60.7



أمّار راغو نائب رئيس السوق  
نتيجة انكماش السوق  
المقاربة وتراجع الإنفاق

من الاستثمار الأجنبي المباشر، بنمو قدره 135 بالمائة عن ذات الفترة في العام الماضي. وتجاوزت أيضاً مبلغ 10.5 مليارات دولار الذي جذبته العام الماضي. ويؤكد راغو أنه على المدى المتوسط، سيدعم الإنفاق المرتبط باستضافة إكسبو 2020 في دبي وتسهيل الإجراءات المالية، النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دبي تقوم بإجراءات إصلاحية لتعزيز الاقتصاد.

وبرزت الإمارة الخليجية في العقود الثلاثة الأخيرة عبر بنائها منظومة بنى تحتية ذات مستوى عالٍ وقامت بتطبيق الابتكارات لتحسين بيئة الأعمال فيها. لكن إمارة دبي لا تزال تواجه دينا عاما عالياً يقدر بنحو 124 مليار دولار أي ما يعادل 108 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويحل موعد سداد ثلثي ديون الشركات المرتبطة بحكومة دبي في نهاية 2023. ورغم ذلك، يستبعد سوانستون التخلف عن تسديد الديون نظراً لأنه حال وقوع دبي في مشكلة فإن على الأغلب ستأتي حكومة أبوظبي لدعمها مثلما فعلت في عام 2009.

وتعتمد دبي التي يشكّل الأجانب غالبية سكانها، في إيراداتها على قطاع الخدمات والضرائب وأرباح الشركات الحكومية، بينما يشكل النفط نحو 6 بالمائة فقط من مجموع هذه الإيرادات.

وقال فهد القرقاوي الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار إن "تباطؤ النمو ليس أمراً جديداً على دبي.. ولكن بعض التقارير الإعلامية تقوم بإبراز قضايا معينة لتظهر أن دبي تعاني".

وأكد القرقاوي لوكالة الصحافة الفرنسية على هامش مشاركته في منتدى "أسبوع الاستثمار في دبي" هذا الشهر بالقول "نقد مرنا بدورات اقتصادية مشابهة سابقاً. هناك مشاكل في بعض الاقتصادات العالمية تؤثر على دبي".

وأشار إلى أن دبي كانت بين المدن العشر الأوائل في العالم في جذب الاستثمارات الجديدة في السنوات الخمس الماضية، وبين المدن الثلاث الأوائل لجذب الاستثمارات المباشرة. وأعلنت حكومة دبي الأحد الماضي أن الإمارة جذبت خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 12.7 مليار دولار.

وتقوم دبي بسلسلة إجراءات تحفيزية للحفاظ على موقعها الاقتصادي وعلى صورتها كجوابة للشرق الأوسط ومركز عالمي في مجال الأعمال. وقبل عدة أشهر، بدأت حكومة دبي بمنح تأشيرات إقامة دائمة للمستثمرين الكبار، وسمحت للأجانب بتملك مشاريعهم بشكل كامل في أي موقع، بعدما كان هذا محصوراً فقط في مناطق التجارة الحرة.

## مناجى المقدم

موازنة 2020 دون تقديرات واقعية، تجسد الهروب للأمام

مناجى المقدم موازنة 2020 دون تقديرات واقعية، تجسد الهروب للأمام



استكشاف الخطوات المقبلة